

بيان لفائدة المستخدمين

امتعت سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إراديا منذ انطلاق خدمات الجيل الثالث عن التدخل في الإستراتيجية الإتصالية للمتعاملين وذلك بفسح المجال لهم في عرض حملات إشهارية تسمح لهم بالتباهي بعروضهم وخدماتهم في ظل احترام قواعد المنافسة المعمول بها. وعليه، فقد لاحظت سلطة الضبط دون رد فعل تنامي شعارات إشهارية تحاذي مقارنة ضمنية باستعمال عبارات مثل "أحسن شبكة" معتبرة في ذلك أن مبالغة التاجر في مدح بضاعته هي إحدى ميزات الإعلان الأساسي والعادي ولا يمكنها خداع الجمهور سواء بسبب بساطته أو بطابعه شبه الكاريكاتوري الذي لا يستند إلى شهادة رضى أية هيئة متخصصة وكفاءة.

ويأتي تحفظ سلطة الضبط رغبة منها في إتاحة انطلاقة جيدة لهذا السوق الجديد وإيماننا منها بالتزام المتعاملين الوارد أسفل دفتر شروطهم والذي يتعين عليهم بموجبه الامتثال لأحكامه وبالتالي ضمان منافسة عادلة في ما بينهم.

غير أنه ينبغي على سلطة الضبط التدخل حينما تلاحظ أن بعض المتعاملين، من خلال خروجهم عن إطار الإعلان المذكور آنفا وابتعادهم لهجة مهنية، يصرحون بأسلوب موضوعي وجدي في بيانات صحافية يذكرون من خلالها تفوق شبكتهم استنادا لـ "دراسات مستقلة" يكون أصحابها مجهولي الهوية وتكون طرق ومرجع تطبيقها غير معلن عنها.

يجب أن يعرف المستخدمون أنه من الممكن أن يتضمن هذا النوع من البيانات، كما هو الأمر في هذه الحالة، حصة إشهار عليهم أن يستوفونها بنفس طريقة استيفاء الإعلان الأساسي المذكور آنفا.

ذلك انه لا يمكن أن يتم تقييم المتعاملين وشبكاتهم على نحو صحيح إلا بحلول ذكرى افتتاح سوق الجيل الثالث وهذا طبقا لأحكام دفتر الشروط وبحسب مرجع القياس الذي تضعه سلطة الضبط بالاشتراك مع كل متعامل.

لا يمكن أن يحل أي مكتب أو هيئة دراسات محل سلطة الضبط في هذا التقييم الذي يتفق الجمهور على أن تداعياته في السوق كبيرة، السبب الذي أدى إلى حفظه من قبل القانون للمنظم وحده.

كما تدعو سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بالمناسبة، المتعاملين للاعتدال الذي يترتب عن ممارسة مسؤولية للتنافس بأعباءه منافسة ينتفع منها في النهاية المستخدمون الذين يحق لهم انتظار حصتهم من اتصال واضح وحقيقي.